مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد: 04 العدد: 03 ص.ص: 763-780

تجربة العدالة الانتقالية في الدولة الإسلامية الأولى ودورها في تكريس الأمن الإنساني لمجتمع المدينة المنورة

Experience of transitional justice in the First Islamic State and its role in the consolidation of human security in the community of Medina

محمد سمصار، جامعة باتنة1، (الجزائر)، samsarm02@gmail.com

تاريخ إرسال المقال: 2021-08-08 تاريخ قبول المقال: 2021-10-22

الملخص:

نحاول في هذه الورقة التأصيل لمفهوم العدالة الانتقالية كموروث إنساني عرفته الدولة الإسلامية الأولى من خلال الأسس التي رسَّخها الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم في تعامله مع إفرازات الوضع الذي كان سائدا في المدينة المنورة قبل ظهور الإسلام، وهو ما يمكن اعتباره سعيا منه لتحقيق مقاربة جادّة نحو تحقيق انتقال آمن من الوضع الفوضوي (في الجاهلية) إلى وضع الاستقرار(في الإسلام).

ومن خلال التعمق في الموضوع يتضح كون مجتمع المدينة المنورة قد حظي بمبادئ العدالة الانتقالية الآمنة، والتي اعتمدت ثقافة إشاعة الاطمئنان بين مكونات المجتمع المدني آنذاك على اختلاف أعراقهم ودياناتهم؛ وبذلك نجح الرسول صلى الله عليه وسلم في خلق ديناميكية انتقالية تفاعلية دمجت المواطن في المدينة المنورة في أولويات توفير الأمن الإنساني من خلال ثنائية التعايش السلمي وحماية حقوق الإنسان.

الكلمات المفتاحية: العدالة الانتقالية، الأمن الإنساني، الدولة الإسلامية الأولى، دستور المدينة.

Abstract:

We will attempet in this study to consolidate the difition of transitional justice as humanitarian heritage, known the first Islamic state through the bases established by the prophet peace be upon him to deal with discharges of the situation governing medina before the arrived of Islam.

And by in-depth in the subject we can say that the medina society had the principles of safe transition of justice based on the culture of spreading reassurance among the components of civil society of different races and religions -at the time- which corresponds to the philosophy of human security in its modern definition. The the prophet peace be upon him has succeed to create a reactive dynamic by peaceful cohabitation and the protection of human rights pair.

Key words: Transitional Justice, Human Security, Islamic First State, medina Constitution.

مجلة طبنـــة للدراسات العلمية الأكاديمية ISSN 2661-7633 / EISSN 2716-8883

السنة: 2021 المجلد: 04 العدد: 03 ص.ص: 763-780

مقدمة:

تَشكّلَ مفهوم العدالة الانتقالية في أواخر القرن الماضي كإستراتيجية مركزية لتوفير جو من المصارحة والمصالحة يكون ملائما لتعافي حقوق الإنسان من الانتهاكات التي تتعرض لها في المجتمعات الناشئة أو تلك الباحثة عن الاستقرار، غير أن محاولة تقصي جذور ما يسمى بـ"العدالة الانتقالية" يجعلنا نتأكد من أن الممارسة فيها سبقت المفهوم بزمن طويل.

وهو ما يدفعنا إلى محاولة التأصيل لمفهوم العدالة الانتقالية كموروث إنساني عرفته الدولة الإسلامية الأولى من خلال الأسس التي رسَّخها الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم في تعامله مع إفرازات الوضع الذي كان سائدا في المدينة المنورة قبل ظهور الإسلام، وهو ما يمكن اعتباره سعيا منه لتحقيق مقاربة جادّة نحو تحقيق انتقال آمن من الوضع الفوضوي (في الجاهلية) إلى وضع الاستقرار(في الإسلام).

وسيتجلى لنا من خلال التعمق في الموضوع بأن مجتمع المدينة المنورة قد حظي بمبادئ العدالة الانتقالية الآمنة، والتي اعتمدت ثقافة إشاعة الاطمئنان بين مكونات المجتمع المدني آنذاك على اختلاف أعراقهم ودياناتهم، وهو ما يقترب من فلسفة الأمن الإنساني بمفهومه الحديث، وبذلك نجح الرسول صلى الله عليه وسلم في خلق ديناميكية انتقالية تفاعلية دمجت المواطن في المدينة المنورة في أولويات توفير الأمن الإنساني من خلال ثنائية التعايش السلمي وحماية حقوق الإنسان.

ومن خلال هذه الورقة سنحاول الإجابة عن الإشكالية التالية: إلى أي مدى أصَّلت الدولة الإسلامية الأولى لفكرة العدالة الانتقالية؟ وكيف تمكنت من توظيف أبعاد الأمن الإنساني مع تلك الفوضى التي أثقلت كاهل الساكنة في المدينة المنورة ؟

وللإجابة على الإشكالية السابقة نهجنا منهجا استقرائيا تحليليا، من خلال تقسيم ثنائي بمبحث أول حول مضامين العدالة الانتقالية من زاوية الأمن الإنســاني، ثم مبحث ثاني عن التأصيل الإسلامي للعدالة الانتقالية في مجتمع المدينة المنورة.

ونشير في هذا الصدد أن مقارنتنا للشريعة الإسلامية بالقانون الوضعي ليس للإشادة بها كلما توافقت مع القانون والتأسف لها كلما خالفته؛ فهذا نهج غير علمي يفترض أن النظم المعاصرة هي مقياس التقدم أو التخلف، إنما ندرس الشريعة الإسلامية كنظام مستقل له مقوماته وأسسه السماوية الراسخة، ونقدر قيمتها بما استندت إليه من منطق، وما تضمنته من قيم وما استهدفت تحقيقه من مصالح.

المبحث الأول: مضامين العدالة الانتقالية من زاوية الأمن الإنساني:

يعد مفهوما " العدالة الانتقالية " و"الأمن الإنساني " من المفاهيم المحورية المنسجمة مع الاتجاه الحديث لفلسفة حقوق الإنسان، إذ لا يمكن الحديث عن التجسيد الفعلي لمضامين حقوق الإنسان في بؤر التوتر دون تكريس مبادئ العدالة الانتقالية.

وباعتبار الفترة الانتقالية مرحلة حرجة تمر بها الكيانات السياسية الدولية الساعية إلى الاستقرار، يأتي مفهوم الأمن الإنساني ليمد تلك الكيانات بنَفَسٍ من الطمأنية التي توفر جواً من الهدوء، وتحقق الحد الأدنى من الحريات والحقوق، مما يزيد من فرص نجاحها في تجاوز المرحلة.

وبهذه المعاني تصبح العدلية الانتقالية الوسيلة الفضلى لتجاوز مخلفات الماضي المرتبطة بحالة عدم الاستقرار والمؤثرة على وضع حقوق الإنسان[1].

ورغم الجهود المبذولة في سبيل تعميق الفهم حولهما، يضل مفهوما " العدالة الانتقالية "و "الأمن الإنساني" في حاجة ماسة إلى إجلاء الغموض وتوضيح المضامين، وهو ما سنحاول الوصول إليه، بدءًا بالعدالة الانتقالية وانتهاءً بالأمن الإنساني.

المطلب الأول: من العدالة التقليدية إلى العدالة الانتقالية:

منذ ثلاثة عقود بدأت فكرة العدالة الانتقالية إلى البروز بشكل أوضح، لاسيما مع تعزيز مكانة الفرد في المجتمع الدولي، والاتجاه نحو تفعيل دور المجتمع المدني في السعي نحو ترقية حقوق الإنسان.

الفرع الأول:مدلول العدالة الانتقالية:

يعرفها المركز الدولي العدالة الانتقالية بأنها استجابة للانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان تهدف إلى الاعتراف بما كابده الضحايا من انتهاكات، وتعزيز إمكانيات تحقيق السلام والمصالحة[2].

1- محمد سبيلا، نوح الهرموزي، موسوعة المفاهيم الأساسية للعلوم الإنسانية و الفلسفة، منشورات المتوسط، ميلانو، إيطاليا، ط1، 2017، ص: 332.

2-للمزيد يرجى الإطلاع على أعمال المركز الدولي للعدالة الانتقالية، على العنوان الإلكتروني: http: //www.ictj.org ، تاريخ التصفح: 18-02-2021.

كما يعرفها الأمين العام السابق للأمم المتحدة بأنها "كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع لتفهم وتجاوز تركة الماضي الواسعة النطاق بغية كفالته للمساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة[1] ".

ومن هذا المنطلق يشكل الصفح والتسامح والمصالحة مفاهيم تأسيسية للعدالة الانتقالية[2] تم تكريسها في الثلث الأخير من القرن الماضي في التغيرات السياسية والاجتماعية التي حدثت في أمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية تماشيا مع النشاط المكثف لدعاة حقوق الإنسان والذين روجوا لثقافة التحول الديمقراطي مع التصدي في ذات الوقت للانتهاكات الممنهجة التي مارستها الأنظمة السابقة، وتجسدت واقعيا في العالم العربي منذ حوالي ثلاثة عقود[3].

الفرع الثاني: العدالة الانتقالية تكييف للعدالة التقليدية:

تسعى العدالة التقليدية إلى تحقيق العدل والمساواة عن طريق القصاص من المذنبين وتعويض الضحايا بصورة شخصية وعاجلة، بينما تتخذ العدالة الانتقالية بعداً تصالحيا، يكون أكثر ملاءمة لتحقيق المصالحة الوطنية والتطور السلمي في مجتمع ما .

ويجب التأكيد في هذا الصدد أن المصالحة التي ترمي إليها العدالة الانتقالية هي غاية ومسار وليست عفوية ومصافحة، فهي طي صفحة الماضي وتجنب أحداث الاضطراب في مسيرة الانتقال الحساسة ضماناً لعدم العودة إلى العنف، وليست خطاباً للاستهلاك المحلي وتكريس الإفلات من العقاب[4].

وعلى الرغم من تباين مسيرة العدالة الانتقالية من تجربة إلى أخرى حسب خصوصية المجتمع وطبيعة الانتقال، فإنه يمكن الإشارة إلى المحطات الرئيسية التالية:

1-أنظر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن الدولي لسنة 2004، متوفر على موقع الأمم المتحدة: http: // www.un .org، تاريخ التصفح: 18-02-2021.

2- JOHN D.I nazu ,No Future without personal forgiveness: Reexamining the role of forgiveness in transitional Justice ,human Rights Review, vol.10,2009,p.309.

3-عبد الحسين شعبان، العدالة الانتقالية، مقاربة عربية لتجارب دولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2013، ص:163، 164.

4-فادي فاضل، المصالحة في القانون الدولي "غاية ومسار لا عفوية ومصافحة"، المركز العربي الأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، 2014، ص: 274-276.

-الكشف عن الحقيقة؛ وذلك بمحاولة فك منظومة الانتهاكات السابقة وضبطها ومعرفة أسبابها وظروفها ومصدرها.

- تحقيق المصالحة وإرساء الثقة بين أطراف النزاع، تمهيداً لتعريف الضحايا بحقوقهم التي لا يجب أن تضيع، وتعريف للمذنبين بأخطائهم والتي لا يجب أن تمر دون حساب.

- تمهيد السبيل نحو المساءلة والمحاسبة للمذنبين وجبر الضرر ورد الاعتبار للضحايا .

المطلب الثاني: الأمن الإنساني جوهر العدالة الانتقالية:

يعتبر الأمن الأولوية الكبرى للإنسان منذ زمن بعيد، فلا تستقيم حياة الفرد ولا يتمكن من بناء مجتمع متوازن دون ترسيخ دعائم الأمن والاستقرار، وقد ظل مفهوم الأمن يستجيب لمقتضيات التغيرات التي يشهدها المجتمع الدولي وصولا إلى " الأمن الإنساني".

الفرع الأول: مدلول الأمن الإنساني:

ظهر مفهوم الأمن الإنساني إلى الوجود مع نهايات القرن الماضي على الرغم من جذوره الراسخة في أبجديات العلاقات الدولية؛ فبعد أن حرص المجتمع الدولي بعد الحرب العالمية الثانية على توفر الأمن الجماعي وتوفير الآليات الكفيلة بذلك وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة، وناضلت الدول بعد الحرب العالمية الثانية لضمان الأمن القومي عن طريق السباق نحو التسلح .

وبعد نهاية الحرب الباردة ظهر مفهوم الأمن الإنساني والذي يتحول عن المفاهيم التقليدية للأمن الجماعي والقومي إلى مفهوم جديد للأمن يتمحور حول الاهتمام بالفرد والسعي إلى تأمينه من الخوف والحاجة .

وفي هذا السياق تأتي مجهودات الخبير الاقتصادي محبوب الحق والذي أكد أن محور الأمن يجب أن ينتقل إلى ضمان أمن الأفراد من مخاطر متنوعة على رأسها الأمراض والإرهاب والفقر والمخدرات ووجود

نظام عالمي غير عادل، وذلك عن طريق تحقيق التنمية وإصلاح المؤسسات الدولية وعلى رأسها الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية العالمية، وذلك عبر شراكة حقيقية بين دول العالم كلها [1].

وفي تقرير التنمية البشرية الذي أصدره عام 1994 تابع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي"UNDP" التأكيد على نفس المفهوم، مشيراً إلى ضرورة الانتقال من مفهوم الأمن الذي يرتكز على السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي للدولة إلى الأمن الذي يرتكز على أمن الأفراد، أما تحقيقه فلا بد من الإنتقال من ضمان الأمن عن طريق التسلح إلى ضمان الأمن عن طريق تحقيق التنمية المستدامة [2].

الفرع الثاني: ارتباط الأمن الإنساني بمضامين العدالة الانتقالية:

يشعر الفرد الذي يعيش في مجتمع يشهد تحولات انتقالية بالخوف على نفسه وعلى مستقبله الذي يبدو ضبابيا نتيجة الفوضى القائمة، وهو ما يجعله في أمس الحاجة إلى أولويات الأمن الإنساني الذي يسعى إلى حماية جوهره وإشعاره بالاطمئنان.

ويكاد يتفق ذلك مع مفهوم الأمن الإنساني الذي تقدمه لجنة الأمن الإنساني حيث أكدت بأنه "حماية الجوهر الحيوي لحياة جميع البشر بطرائق تعزز حريات الإنسان، وتضمن حمايته من الأوضاع القاسية التي قد يجدون أنفسهم فيها [3].

وتعتبر الانتهاكات الجسيمة التي يتعرض لها البشر في المجتمعات المضطربة أحد مضامين العدالة الانتقالية التي يغذيها الأمن الإنساني بتحرير الإنسان من الخوف (القهر والعنف والاضطهاد).

وهكذا يقدم الأمن الإنساني أحد المرتكزات الأساسية من أجل إنجاح انتقال آمن إلى مجتمع الاستقرار من خلال:

1-للمزيد انظر: خولة محي الدين يوسف، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد28، العدد الثاني، 2012، ص: 526.

2- للمزيد راجع تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة 1994، للمزيد أنظر الموقع الإلكتروني: http :// www.un .org، تاريخ التصفح: 10-05-2021.

3-تقرير لجنة الأمن الإنساني تحت عنوان " أمن الإنسان الآن": حماية الناس وتمكينهم، منشور على الموقع الالكتروني: http :// www.ohchr.org : ، تاريخ التصفح: 10-02-2021.

-استبدال الخوف بعيش مشترك بعيدا عن العنف، حيث يتعايش الجميع على الرغم من خلافاتهم ويتواصلون بالقدر الذي تحتمه ضرورات المرحلة .

-إرساء الثقة لدى الأفراد، ضحايا كانوا أو معتدين، فهما كان من ظروف النزاع يجب على الجميع أن يستعيد الثقة في نفسه من أجل الانطلاق نحو المستقبل المستقر بدون عنف ولا مماطلة.

المبحث الثاني: التأصيل الإسلامي للعدالة الانتقالية في مجتمع المدينة المنورة:

إن العدالة الانتقالية بكل عناصرها ومظاهرها ليست بالظاهرة الجديدة والفريدة؛ إذ يؤكد بعض مؤرخيها بأنها تعود إلى حقبة زمنية موغلة بالقدم وينسب بداية ظهورها إلى أكثر من ألفي سنة مضت، وبالتحديد إلى عامي 404 و411 قبل الميلاد في محاولات سكان أثينا بعث الديمقراطية [1].

وحتى إذا أصاب المؤرخون في ذلك، فإنهم قد تجاهلوا الإسهام الفكري والعملي الإسلامي في هذا المجال؛ إذ وفي عام 622م أسس الرسول صلى الله عليه وسلم لانتقال آمن لمجتمع المدينة المنورة نقلهم من فوضى الجاهلية إلى استقرار الإسلام وهو أقرب ما يكون إلى مفهوم العدالة الانتقالية .

وانسجامًا مع كون العدالة الانتقالية تعنى بالفترات الاستثنائية على غرار الانتقال من حالة الانهيار إلى إعادة بناء نظام جديد فإننا في هذا المحور سنحاول التركيز أولا حول حالة الفوضى واللااستقرار التي كانت تعيشها المدينة المنورة قبل الإسلام على نحو يسمح لنا برسم ملامح التجربة الإسلامية للعدالة الانتقالية لاحقا .

المطلب الأول: وضع مجتمع المدينة المنورة قبل الإسلام:

لم يكن للعرب قبل الإسلام دولة تجمعهم، بل كان مجتمعهم يتكون من عدد من القبائل المتناحرة، وكانت الحروب مستمرة فيما بينها لأسباب تافهة كالتسابق على موارد الماء وأماكن الرعي، والتنافس على الشرف والسيادة.

1- إيناس عبد السادة علي، سناء كاظم كاطع، وثيقة المدينة، التأصيل الإسلامي للعدالة الانتقالية كأحد مناهج حل الصراع، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط1، 2014، ص: 81.

وإذا عدنا إلى يثرب وهي مهد الدولة الإسلامية الأولى والأرضية التي صيغة فيها الوثيقة الدستورية الإسلامية الأولى فإن المعومات التاريخية عن وضعها قليلة ومضطربة، لكنها كافية لرسم صورة كلية قوامها التشتت والضياع والفوضى[1]

الفرع الأول: تشتت في المجتمع:

لقد كانت القبيلة بكل تشكيلاتها وقيمها الأساس الذي تقوم عليه الحياة السياسية والاجتماعية في معظم أنحاء الجزيرة العربية، وكانت الجماعة العربية ترتكز على الأعراف القبلية التي تحكم العلاقة بين أفرادها حسب طبقاتهم الاجتماعية المتفاوتة، وفي خضم ذلك استأثر القوي بجميع الحقوق، وخسر الضعيف كل الحقوق والحريات وظل يباع ويشترى بأثمان بخسة.

الفرع الثاني:ضياع في العقيدة:

كل ذلك النظام الاجتماعي كانت تتقاذفه بيئة دينية معقدة حيث كان العالم آنذاك تتصدر دولتا: الفرس التي تدين بالرزاديشتية والمجوسية، والرومان التي كانت تدين بالنصرانية من جهة أخرى[2] وهو ما انعكس على شبه الجزيرة العربية حيث كانت منقسمة بين:

-الحنيفية: وهي ملة إبراهيم عليه السلام وهم قلة ملكية .

-عبدة الأوثان: وكان عليها أكثر العرب .

-اليهودية: كانت ضمن قبلتي بني قريضة وبني قينقاع .

-النصرانية: اقتصرت أساسا في نجران واليمين ووصلت الى مكة والمدينة عن طريق الاحتكاك.

لقد أدى الاختلافات بين العقائد إلى تيه عقدي حقيقي غذته الخلافات الحادة بين مكونات المجتمع المدني تسببت في غياب الاطمئنان النفسي والاجتماعي لساكنة الجزيرة العربية، وهو ما عبر عنه جعفر

1- حافظ أحمد عجاج الكرمي، الإدارة في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، دار السلام، القاهرة، ط:2، 2007، ص: 50، 51.

2-محمد سعيد رمضان البوطي، فقه السيرة، دار الفكر، دمشق، ط8، 1989، ص: 38 .

بن أبي طالب مخاطبا ملك الحبشة " أيها الملك كنا قوماً أهل جاهلية، نعبد الأصنام ونأكل الميتة، ونأتي الفواحش ونقطع الأرحام، نسيء الجوار، ويأكل القوي منا الضعيف ..."[1].

إن مدينة يثرب (وهي إحدى أهم مدن الجزيرة العربية) لم تكن بعيدة عن تأثير تلك الأجواء الفكرية والعقدية والقبلية المتعصبة حتى امتاز الوضع بحراك دائم طبعته النزاعات والحروب بين القبائل، لاسيما القبيلتين الرئيسيتن (الأوس و الخزرج)[2] التي استمرت الحروب بينهما قرابة 120 عاما كان آخرها حرب بعاث[3]، وباعتبار اليهود المكون الثالث في المدينة المنورة فقد دخلوا على خط المواجهة وانضم كل فريق إلى قبيلة حسب ما تقتضيه المصلحة، وهكذا انخرط الجميع في نزاعات ثلاثية الانتماء (عربي عربي)، (يهودي يهودي)، (عربي يهودي).

ومن خلال ما سبق يتضح لنا الفوضى العارمة التي كان يعيشها مجتمع المدينة المنورة فكانت الاضطرابات مستمرة والعداوات مستحكمة بين مكونات المجتمع المدني، وفي ظل غياب السلطة المركزية استحكم ذلك في النفوس وأدى إلى استمرار الظلم وانعدام حقوق الإنسان وانتشار الخوف والقهر على نطاق واسع .

وفي هذا السياق يمكننا التأكيد على مسألتين:

الأولى: هي توفر أحد أهم مستلزمات العدالة الانتقالية، وهو كون المجتمع يعيش حالة من الفوضى واللااستقرار.

الثانية: الحاجة الماسة للمجتمع المدني آنذاك إلى انتقال آمن يدفعه نحو الاستقرار وهي المهمة الصعبة التي واجهت الرسول عليه الصلاة والسلام .

1-صفى الرحمن المباركفوري، الرحيق المختوم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط23، 2020، ص 94 .

2-وهما أكبر القبائل في يثرب، فالأوس من قبائل الأزد هاجرت بعد انهيار سد مأرب، والخزرج والتي تنتمي إلى خزرج بن حارثة بن ثعلبة وصولا إلى قحطان.

3-إيناس عبد السادة علي، سناء كاظم كاطع، المرجع السابق،ص: 90-91

المطلب الثاني: أولويات العدالة الانتقالية الإسلامية في المدينة المنورة:

لقد أدرك الرسول صلى الله عليه وسلم صعوبة المهمة، فعمد إلى إقرار جملة من المبادئ الإصلاحية الاستعجالية تستهدف وضع الأسس الأولى لمجتمع جديد يضع الأمن الإنساني للمواطن المدني في صلب أولوياته ولضمان احترامها وحسن الالتزام بها صاغها الرسول صلى الله عليه وسلم في صورة ميثاق عرف فيما بعد بدستور المدينة.

الفرع الأول:-أسس العدالة الانتقالية في دستور المدينة المنورة:

ونقصد بدستور المدينة[1] تلك الوثيقة التي كتبها الرسول الكريم الرسول صلى الله عليه وسلم فور هجرته إلى المدينة المنورة يحدد فيها المعالم الأساسية للعلاقات التي تحكم المجتمع المدني (مهاجرون، أنصار ويهود) [2]، وهو ما يمكن اعتباره دستور تاريخي أوردته المصادر التاريخية، واعتبره الكثيرون مفخرة من مفاخر الحضارة الإسلامية ومَعلَما من معالم مجدها القانوني والسياسي والإنساني[3]، وبإبرام هذا الدستور وإقرار جميع الفصائل بما فيه اليهود صارت يثرب دولة وفاقية رئيسها الرسول الرسول صلى الله عليه وسلم وصارت جميع الحقوق والحريات الأساسية للإنسان مكفولة[4].

ورغم كون فقهاء القانون الدستوري إذا تحدثوا عن تاريخ بدء الدساتير المكتوبة عدوا أولها دستور الولايات المتحدة الأمريكية الصادر سنة 1776 والمعروف بدستور فيلادلفيا، والدستور الفرنسي الذي ظهر مابين عامي: 1789-1791، غير أن المتأمل في مضامين وثيقة المدينة في ضوء السياق الاجتماعي الذي كان سائدا سيدرك حتما بأنها تمثل سبقا دستورا مكتوبا في تاريخ البشرية[5].

1- وللرجوع إلى النص المحقق لهذه الوثيقة راجع: محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، دار النفائس، بيروت، ط8، 2009، ص: 57 وما بعدها.

2- مهدي رزق الله أحمد، السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية، مكتبة الرشد ناشرون، المملكة العربية السعودية، ط5، 2016، 283.

3-عبد الجبار زين العابدين خلف، "وثيقة المدينة: دراسة حديثة وبيان لأهم معالمها الدستورية"، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط1، 2014، ص 31 .

4-المرجع نفسه ص: 32.

5-أحمد قائد الشعيبي، وثيقة المدينة المضمون والدلالة، سلسلة كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، العدد 110، ذو القعدة، 1426، ص: 35 وما بعدها.

وإذا كانت المصادر التاريخية لا تذكر لنا كيفية صياغة ومن ثم إقرار هذه الوثيقة الدستورية المهمة، فمن المرجح استنادا لقواعد الشريعة الإسلامية أن يكون ذلك ثمرة لمشاورة الرسول صلى الله عليه وسلم لساكنة المدينة المنورة، وذلك لكون الوثيقة الدستورية تمثل نصا مرجعيا ينظم شؤون الدولة الإسلامية الأولى ويرسم ملامح المواطنة في إطارها العام[1].

وقد تضمنت الوثيقة على اثنين وأربعين بندا في تنظيم الشأن الداخلي للأمة الإسلامية، وكذا تقنين العلاقات بين جميع مكونات المجتمع المدني[2].

وبناء على ما سبق يمكن التأسيس على نصوص وثيقة المدينة في البحث عن ملامح التأصيل الإسلامي للعدالة الانتقالية والذي أثمر الانتقال الآمن الذي كرسه رسول الله صلى الله عليه وسلم في من مظاهر الفوضى والخوف في الجاهلية إلى مظاهر الأمن الإنساني والتعايش السلمي في الإسلام؛ فما مظاهر ذلك الانتقال ؟.

الفرع الثاني: مظاهر الأمن الإنساني في وثيقة المدينة المنورة:

تندرج العدالة الانتقالية ضمن أفق في التفكير يرى أن التحول الديمقراطي يمكن أن يحصل بالتوافق التاريخي الرامي إلى التوافق التاريخي؛ باعتماد جملة من الخطوات والإجراءات المسنودة بإرادة سياسية واضحة[3]، وهو ما بدا واضحة من نصوص وثيقة المدينة.

لقد كانت الصحيفة طريق من طرق توثيق الأمن الإنساني في المجتمع حائر ومتناحر وخائف، أنهكته الحروب الكثيرة والمتتالية، وبلغ من العداوة والشحناء إلى الغاية بحيث كان لا يرى إلا التفاني في سبيلها، وهكذا يستشف الباحث الذي يتفحص مواد الوثيقة تركيزه على ثنائية:-التعايش السلمي وحماية حقوق الإنسان.

1-محمد عمارة، الوثائق الدستورية في دولة النبوة والخلافة الراشدة، شركة الروابط للنشر وتقنية المعلومات، القاهرة، ط1،2020، ص: 14.

2-محمد مسعد ياقوت، السيرة النبوية: كيف نبني دولة قوية، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2015، ص: 251.

3- كمال عبد اللطيف، العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ط1، 2014، ص: 20.

ويتضح من بنودها أن إدارة الرسول صلى الله عليه وسلم في المدينة كانت تهدف إلى تكوين مجتمع مترابط مبني على أسس المواطنة الرامية إلى إرساء حرية للأفراد في إبداء آرائهم وأفكارهم وعقائدهم، مع وجود سلطة مركزية تدير الأمن العمومي والقضاء[1].

أولا: تعزيز التعايش السلمي:

يجب التأكيد على أن "الانتقال من مجتمع الصراع إلى مجتمع ما بعد الصراع؛ هو انتقال من مجتمع تتساكن فيه كل القوى المجتمعية في حدود أدنى، ويكون هذا التساكن طاغيا في بعض الأحيان بسبب غياب ضمانات دستورية ومعيارية"[2].

ومراعاة لمثل هكذا انتقال قررت الوثيقة الوحدة والتعايش بين مختلف مكونات المجتمع المدني على اختلاف قبائلهم وانتماءاتهم وتفاوت مستوياتهم وحجم طموحاتهم[3]، وساهمت في إنهاء النزاعات طويلة الأمد، كما نجحت الوثيقة في إسقاط استغلال العقائد العصبية بوصفها محركات للصراع، وقد تحقق ذلك من خلال:

1-الوحـــــــدة:

نصت الوثيقة في البند الثاني منها على " **أنهم أمة واحدة من دون الناس**"، وهي إشارة إلى ضرورة الإتحاد بين المسلمين فيما بينهم، كما نص على أن القطاعات العربية المتهودة من قبائل المدينة ومن لحق بهم وعاهدوهم قد أصبح جزءًا أصيلا في الأمة الواحدة[4].

2-الإخاء:

1- حافظ أحمد عجاج الكرمي، المرجع السابق، ص:90.

2-إسماعيل الجباري الكرفطي، العدالة الانتقالية: السياسة، الصراع، الإنصاف، سليكي أخوين، طنجة، المغرب، ط1، 2019، ص:40.

3-شكري ناصر عبد الحق، "التعايش السلمي في ضوء مبادئ صحيفة المدينة"، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، 2014، ص: 60 .

4-محمد عمارة، الإسلام والأقليات، دار السلام، مصر، ط1، 2012، ص: 18.

بهذا الدستور تم تأسيس للأخوة الإسلامية، لا على أساس قبلي أو جنسي أو إقليمي، فالأخوة الإسلامية وفق مفاهيم الوثيقة تشمل على طاقات هائلة من القوة تُمد مجتمع المدينة الواحدة والتفاهم والإيثار والتعاون، وترتقي به إلى التكافل الاجتماعي، فبموجب ذلك تحول سريعا المجتمع المدني الجديد من مجتمع يتقاتل أربعين عاماً من أجل ناقة، إلى مجتمع يطلّق فيه الواحد إحدى زوجاته ليتزوجها الآخر من قبل الإيثار.

3- الموادعة:

لقد حرصت الوثيقة على تكريس الموادعة مع اليهود وهم الذين كانوا يشكلون الأغلبية في مجتمع المدينة، وهو إعلان لحالة التعايش السلمي بين المسلمين وإتباع الديانات الأخرى، وتوظيف واقعي للاحترام المتبادل بين هؤلاء، وتؤكد بعض نصوص الوثيقة مضمونًا هو أن أيدي المؤمنين جميعا ومن عاهدهم من اليهود على من بغى وظلم وفسد، وأن أهل هذه الوثيقة من المسلمين واليهود ينصرون بعضهم على من حاربهم وأن النصر للمظلوم وأنه يحرم على الجميع ارتكاب ما يخل بالأمن والسلم[1] في ربوع المدينة.

ثانيا: حماية حقوق الإنســـــان:

بعد أن كرست الصحيفة ثقافة التعايش السلمي من خلال ثلاثية (الوحدة، الايخاء، الموادعة)، نصت على تكريس الأمن الإنساني من خلال تمكين مواطن المدينة على اختلاف لونه ولغته وديانته بالحقوق والحريات بأنواعها يتجلى ذلك من خلال: (حرية المعتقد، العدل، المساواة).

1-حرية المعتقد: فقد كفلت الوثيقة الحرية في العقيدة والدين لسائر الناس في المدينة المنورة، وقررت لهم حرية الاعتقاد فلليهود دينهم وللمسلمين دينهم[2]، وهكذا لم يفرض الإسلام على ساكنة المدينة المنورة، بل تمتع الجميع بالحرية في العقيدة والرأي والتملك والكسب والعمل.

1-إيناس عبد السادة علي، سناء كاظم كاطع، المرجع السابق، ص: 97.

2- محمود قمر، التسامح والإخاء الإنساني في الإسلام، عين للبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية، مصر، ط1، 2013، ص:44.

وقد ورد ذلك في البند رقم 43 بأن لليهود حريتهم الدينية، وحريتهم في التقاضي وفقا لقضائهم الخاص؛ غير أن اليهود وفي كثير من الأحيان كانوا يحكمون الرسول صلى الله عليه وسلم فيمل شجر بينهم[1]؛ وهذا دليل على عدالة القضاء في الدولة الإسلامية الأولى وتوفيره للأمن القضائي بين المتعاملين به.

2-المساواة في الحقوق: وبذلك تم إقرار المساواة في كافة الحقوق القانونية، فهم مواطنون في المجتمع الإسلامي وإن اختلفت عقائدهم ومللهم، وأن الإسلام لا يعترف بأي رابطة تقوم على العصبية أو العنصرية القومية أو الجنسية، وإنما الرابطة الوحيدة التي أقام لها وزنا هي رابطة الأخوة الإنسانية[2].

3-كفالة احترام الحقوق: لم تغفل وثيقة المدينة النص على الآليات الجنائية الكفيلة بمتابعة تنفيذ الوثيقة، وتجريم كل سلوك يشكل مساساً بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية.

4-مبدأ عدم جواز القتل بدون حق: ورد ذلك في البند رقم (14) من الوثيقة، وأن القاتل يجب أن يناله العقاب (البند 21)، وهو من الإشكالات الكبرى التي كان يعاني منها مجتمع الجاهلية؛ حيث كانت النفي الإنسانية رخيصة وكانت القتل والسلب والنهب يمارس في إطار الشرعية آنذاك.

5-مبدأ عدم جواز الدفاع عن الجاني: من خلال عدم جواز نصرة المجرم ولو كان قريبا، بقولها "**وإنه لا يحل المؤمن أقر بما في هذه الصحيفة وآمن بالله واليوم الآخر أن ينصر محدثاً**" (أي مجرماً)، وإن من نصره فإن عليه لعنة الله وغضبه يوم القيامة، ولا يؤخذ منه صرف ولا عدل، وهذا الأمر قريب من الفلسفة العقابية المعاصرة.

6_مبدأ عدم إيواء المجرم: وهو مطالبة لكامل مواطني المدينة بالتعاون ضد الإجرام والوقوف في وجهه، وهو ما تم النص عليه في نص البند رقم 22 من الوثيقة[3]، ويأتي ذلك في إطار السياسة الجنائية النبوية الرامية إلى توطيد الاستقرار وإشاعة الأمن وحماية الأنفس والممتلكات.

1- أكرم ضياء العمري، السيرة النبوية الصحيحة، مكتبة العبيكان، الرياض، ط7، 2017، ص:330.

2-المرجع نفسه ص: 42.

3- جمال إبراهيم الحيدري، الجنائية في وثيقة المدينة، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، 2014، ص: 146.

ومن خلال ما سبق يتضح لنا بأن وثيقة المدينة المنورة قد أرست دعائم العدالة الانتقالية في المدينة المنورة، ورافقت منجزاتها بالحرص على تعزيز قيم التعايش السلمي واحترام حقوق الإنسان.

خاتمـــة:

من خلال ما سبق يمكن التأكيد بأن الرسول صلى الله عليه وسلم حقق العدالة الانتقالية مفهوماً وتطبيقاً، حينما نجح في إخراج مجتمع المدينة من حالة العنف والفوضى واللاستقرار إلى حالة من السلم والنظام والاستقرار، والأكثر من ذلك أنه تمكن خلال مدة زمنية قصيرة من تكريس أبعاد الأمن الإنساني كأولوية عاجلة حررت المواطن المدني من الخوف والقهر، ودفعت به إلى الأمن والطمأنينة.

كل تلك الإنجازات تزداد عظمة كلما تذكرنا تلك البيئة القبلية العربية القديمة القائمة على السلب والنهب كمصدر للرزق، وعلى التأثر والانتقام كطريق لرد الاعتبار، وعلى الحرب والنزاع كطريقة للحياة؛ وهو منهج مستمد من أعراف الأجداد المقدسة الذين عاشوا في تلك الصحراء الحارقة.

ومن خلال هذه الدراسة يمكن الإشارة إلى النتائج التالية:

1-إن العدالة الانتقالية بكل عناصرها ومظاهرها ليست بالظاهرة الجديدة والفريدة؛ إذ يؤكد بعض مؤرخيها بأنها تعود إلى حقبة زمنية موغلة بالقدم وينسب بداية ظهورها إلى أكثر من ألفي سنة مضت، وبالتحديد إلى عامي 404 و411 قبل الميلاد في محاولات سكان أثينا بعث الديمقراطية,

2-بمطالعة تاريخ المدينة المنورة قبل الإسلام يتبن مدى توفر أحد أهم مستلزمات العدالة الانتقالية، وهو كون المجتمع يعيش حالة من الفوضى واللااستقرار، مما يجعل لمجتمع المدينة آنذاك حاجة ماسة إلى انتقال آمن يدفعه نحو الاستقرار.

3- لقد أخذ الرسول صلى الله عليه وسلم على عاتقه مهمة تكريس العدالة الانتقالية في المجتمع، من خلال تقديم مقاربة انتقالية شاملة للجوانب القانونية والاجتماعية والاقتصادية والأمنية والقضائية؛ مما ساهم في تكريس التعايش السلمي وحماية حقوق الإنسان.

4-يعتبر وثيقة المدينة أول دستور مكتوب في العالم، وذلك على خلاف بعض المصادر التاريخية التي تغفل هذه الحقيقة.

5- شكل دستور المدينة الوثيقة المرجعية العليا لرسم معالم العدالة الانتقالية في الدولة الإسلامية الأولى، وتعتبر فكرة دسترة الإطار المرجعي لذلك الانتقال سبقا رائدا ساهمت في نجاحه.

ومن خلال ما سبق يمكن تسجيل اقتراح جوهري يتمثل في إرشاد الباحثين في حقول العلوم الاجتماعية والإنسانية عامة، وحقول العلوم القانونية خاصة إلى ضرورة استثمار المخزون الديني والثقافي الوطني في سبيل توطين الأفكار والمفاهيم السائدة؛ وذلك من أجل تقديم مقاربات تستجيب لخصوصية المجتمع، وتتفاعل في نفس الوقت إيجابا مع المستجدات الراهنة.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: الكتب:

- أكرم ضياء العمري، السيرة النبوية الصحيحة، مكتبة العبيكان، الرياض، ط7، 2017.
- إسماعيل الجباري الكرفطي، العدالة الانتقالية: السياسة، الصراع، الإنصاف، سليكي أخوين، طنجة، المغرب، ط1، 2019.
- أحمد قائد الشعيبي، وثيقة المدينة: المضمون والدلالة، سلسلة كتاب الأمة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، دولة قطر، العدد 110، ذو القعدة، 1426.
- كمال عبد اللطيف، العدالة الانتقالية والتحولات السياسية في المغرب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، ط1، 2014.
- مهدي رزق الله أحمد، السيرة النبوية في ضوء المصادر الأصلية، مكتبة الرشد ناشرون، المملكة العربية السعودية، ط5، 2016.
- محمد عمارة، الوثائق الدستورية في دولة النبوة والخلافة الراشدة، شركة الروابط للنشر وتقنية المعلومات، القاهرة، ط1، 2020.
- محمد عمارة، الإسلام والأقليات، دار السلام، مصر، ط1، 2012.
- محمد سبيلا، نوح الهرموزي، موسوعة المفاهيم الأساسية للعلوم الإنسانية و الفلسفة، منشورات المتوسط، ميلانو، إيطاليا، ط1، 2017.
- محمد مسعد ياقوت، السيرة النبوية: كيف نبني دولة قوية، دار السلام للنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2015.
- محمد سعيد رمضان البوطي، فقه السيرة، دار الفكر دمشق، ط8 ،1989.

– محمد حميد الله، مجموعة الوثائق السياسية للعهد النبوي والخلافة الراشدة، دار النفائس، بيروت، ط8، 2009.

– محمود قمر، التسامح والإخاء الإنساني في الإسلام، عين للبحوث والدراسات الإنسانية والاجتماعية، مصر، ط1، 2013.

– حافظ أحمد عجاج الكرمي، الإدارة في عصر الرسول صلى الله عليه وسلم، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، عمان، دار السلام، القاهرة، ط:2، 2007.

– فادي فاضل، المصالحة في القانون الدولي "غاية ومسار لا عفوية ومصافحة"، المركز العربي الأبحاث ودراسة السياسات، ط 1، 2014.

– عبد الحسين شعبان، العدالة الانتقالية، مقاربة عربية لتجارب دولية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 2013.

– صفى الرحمن المباركفوري، الرحيق المختوم، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، ط23، 2020.

ثانيا: المقالات:

– إيناس عبد السادة علي، سناء كاظم كاطع، وثيقة المدينة، التأصيل الإسلامي للعدالة الانتقالية كأحد مناهج حل الصراع، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت ،ط 2014.

- جمال إبراهيم الحيدري، الجنائية في وثيقة المدينة، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، 2014.

– خولة محي الدين يوسف، الأمن الإنساني وأبعاده في القانون الدولي العام، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد28، العدد الثاني، 2012.

– عبد الجبار زين العابدين خلف، "وثيقة المدينة: دراسة حديثة وبيان لأهم معالمها الدستورية"، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، ط1، 2014.

– شكري ناصر عبد الحق،التعايش السلمي في ضوء مبادئ صحيفة المدينة، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، ط1، 2014.

ثالثا: المواقع الإلكترونية:

– أعمال المركز الدولي للعدالة الانتقالية، على العنوان الإلكتروني: http :// www .ictj .org

– تقرير الأمين العام للأمم المتحدة إلى مجلس الأمن الدولي لسنة 2004، متوفر على موقع الأمم المتحدة: http :// www.un .org

– تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سنة 1994، منشور على الموقع الالكتروني:http :// www.un .org

– تقرير لجنة الأمن الإنساني تحت عنوان " أمن الإنسان الآن" : حماية الناس وتمكينهم، منشور على الموقع الالكتروني:http :// www.ohchr.org

رابعا:المراجع الأجنبية:

- JOHN D.I nazu ,No Future without personal forgiveness: Reexamining the role of forgiveness in transitional Justice ,human Rights Review,vol.10, 2009.